https://farid.ps/articles/how_britain_and_the_un_caved_to_terrorism/ar.html

كيف استسلمت بريطانيا والأمم المتحدة للإرهاب

إن إنشاء إسرائيل كدولة ذات سيادة وقبولها كعضو في الأمم المتحدة عام 1949 مثل نقطة تحول في تاريخ القرن العشرين، مدفوعة بمزيج متقلب من الدبلوماسية والجيوسياسية والعنف. في قلب هذه العملية كانت أفعال الجماعات الصهيونية المتطرفة، خاصة الإرغون وليحي، التي لعبت أعمالها العنيفة الشديدة—والمصنفة الآن كإرهاب بمعايير العصر الحديث—دورًا محوريًا في الضغط على بريطانيا للتخلي عن انتدابها في فلسطين وإجبار الأمم المتحدة على الاعتراف بإسرائيل. تؤكد هذه المقالة أن بريطانيا والأمم المتحدة، اللتين غُمرتا بهذه الحملات العنيفة، استسلمتا فعليًا للإرهاب الصهيوني، وقبلت بإقامة دولة إسرائيل رغم امتثالها الجزئي لشروط الأمم المتحدة، بما في ذلك خطة التقسيم وحقوق اللاجئين والتزامات حقوق الإنسان. تتناول المقالة التزام الانتداب البريطاني بحماية حقوق الفلسطينيين، وتكتيكات الجماعات الصهيونية لإنهاء الحكم البريطاني، وشروط الاعتراف بإسرائيل في الأمم المتحدة، والعدم الامتثال اللاحق والانتهاكات لحقوق الإنسان التي رافقت التوسع الإقليمي لإسرائيل.

الانتداب البريطاني والتزاماته تجاه الفلسطينيين

تم تهيئة الانتداب البريطاني لفلسطين، الذي أُقر رسميًا من قبل عصبة الأمم عام 1922، كإطار قانوني مكلف بإدارة الأراضي العثمانية السابقة مع تهيئتها للحكم الذاتي. وقد تضمن إعلان بلفور لعام 1917، الذي التزمت فيه بريطانيا بتسهيل "إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين" مع ضمان "عدم القيام بأي شيء قد يمس الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية القائمة". ومع كون سكان فلسطين يتألفون من حوالي 90% من العرب (مسلمين ومسيحيين) و10% من اليهود في أوائل العشرينيات، كانت حماية حقوق الفلسطينيين التزامًا أساسيًا.

تضمنت الأحكام الرئيسية للانتداب بالنسبة للفلسطينيين حماية حقوقهم المدنية والدينية، وضمان ألا تؤثر الهجرة اليهودية على وضعهم، وضمان احترام مؤسساتهم الدينية، وضمان حرية الضمير والعبادة والتعليم دون تمييز. كان على بريطانيا تقديم تقرير سنوي إلى عصبة الأمم، مما يضمن المساءلة. ومع ذلك، أثبتت الأهداف المزدوجة للانتداب—دعم الوطن القومي اليهودي وحماية حقوق الفلسطينيين—أنها غير قابلة للتوفيق. ارتفعت الهجرة اليهودية من 60,000 في عام 1917 إلى 600,000 بحلول عام 1947، وأثارت مشتريات الأراضي مخاوف العرب من التهجير. انهارت محاولات بريطانيا لإنشاء حكم مشترك، مثل المجلس التشريعي، بسبب مقاطعة العرب ومخاوف اليهود من وضع الأقلية، مما زاد من التوترات.

العنف الصهيوني المتطرف: حملة إرهاب

نمت المنظمات الصهيونية، التي تحركها هدف إقامة دولة يهودية، متشددة في الأربعينيات، خاصة بعد الورقة البيضاء لعام 1939 التي حددت الهجرة اليهودية بـ75,000 على مدى خمس سنوات وتصورت دولة فلسطينية موحدة. تبنت الإرغون، بقيادة مناحيم بيجن، وليحي، المعروفة باسم عصابة شتيرن، عنفًا متطرفًا لجعل الحكم البريطاني غير ممكن، مستهدفة أهدافًا عسكرية ومدنية ودبلوماسية في أعمال تلبي تعريفات الإرهاب الحديثة. كان هدفهم "إسرائيل الكبرى" التي تشمل كل فلسطين الانتدابية، بما في ذلك الضفة الغربية وشرق الأردن، رافضين التسويات مثل خطة تقسيم الأمم المتحدة.

الأعمال العنيفة الرئيسية

1. **الأهداف العسكرية:**
   - في فبراير 1946، دمرت الإرغون وليحي 15 طائرة وألحقت أضرارًا بثماني طائرات في المطارات البريطانية، مما أضعف السيطرة العسكرية.
   - في يوليو 1947، اختطفت الإرغون وشنقت الرقيبين البريطانيين كليفورد مارتن وميرفين بايس ردًا على إعدام أعضاء، مما صدم الرأي العام البريطاني وأبرز وحشية الصراع.
2. **البنية التحتية المدنية:**
   - في يونيو 1946، دمرت الحركة، الإرغون، وليحي تسعة من أحد عشر جسرًا تربط فلسطين بالدول المجاورة، مما عزل المنطقة وأعاق اللوجستيات البريطانية.
   - في يوليو 1946، قامت الإرغون بتفجير فندق الملك داود في القدس، المقر الإداري البريطاني، مما أسفر عن مقتل 91 شخصًا (41 عربيًا، 28 بريطانيًا، 17 يهوديًا)، مما أضعف الحكم بشكل كبير.
3. **الهجمات على المدنيين:**
   - قامت الإرغون بتفجير أسواق عربية في حيفا والقدس، مما أسفر عن مقتل العشرات وتصعيد التوترات الطائفية، مما خلق خوفًا واسع النطاق.
   - في أبريل 1948، ذبحت الإرغون وليحي أكثر من 100 من سكان قرية دير ياسين الفلسطينية، بما في ذلك النساء والأطفال، مما تسبب في هروب جماعي للفلسطينيين وتكثيف أزمة اللاجئين.
4. **الهجمات على المباني البريطانية في الخارج:**
   - في أكتوبر 1946، قامت الإرغون بتفجير السفارة البريطانية في روما بـ40 كيلو من مادة تي إن تي، مما أصاب اثنين وألحق أضرارًا بالمبنى، وكان زئيف إبشتاين، أحد شركاء بيجن، من بين العناصر.
   - في أغسطس 1947، فجرت الإرغون قنابل حقائب في المقر البريطاني في فندق زاخر في فيينا، مما تسبب في أضرار طفيفة ولكن بتأثير دعائي كبير.
5. **اغتيال المسؤولين الكبار:**
   - في نوفمبر 1944، اغتالت ليحي اللورد موين، وزير الشرق الأوسط البريطاني، في القاهرة، مما يعكس تحدي السلطة البريطانية.
   - في سبتمبر 1948، قتلت ليحي الوسيط الأممي فولكه برنادوت في القدس، معارضة خطته المعدلة للتقسيم التي قلصت الأراضي اليهودية وأكدت على عودة اللاجئين.

تكتيكات إضافية

- **الهجرة غير الشرعية (علياه بيت):** نظمت الوكالة اليهودية، بدعم من الإرغون وليحي، هجرة غير شرعية، جلب عشرات الآلاف من اللاجئين اليهود إلى فلسطين. تحولت حادثة سفينة إكسودس في يوليو 1947، حيث أعادت بريطانيا قسرًا 4,515 لاجئًا إلى أوروبا، إلى نصر دعائي، مما أضر بسمعة بريطانيا.
- **الحملة الدعائية:** صورت الجماعات الصهيونية السياسات البريطانية كمعادية للسامية، مستفيدة من تعاطف الهولوكوست، خاصة في الولايات المتحدة، لإجهاد العلاقات الأنجلو-أمريكية.
- **الدعم المالي:** جمع النداء اليهودي المتحد 150 مليون دولار في عام 1947، نصفها لفلسطين، لتمويل جهود المقاومة.

خلقت هذه الأفعال بيئة غير قابلة للحكم، مع أضرار اقتصادية تقدر بـ2 مليون جنيه إسترليني ومئات الخسائر البريطانية، مما أرهق بريطانيا المنهكة من الحرب.

التخلي البريطاني: الاستسلام للإرهاب

جاء قرار بريطانيا بالتخلي عن الانتداب، المعلن في فبراير 1947 وتم الانتهاء منه في 14 مايو 1948، مدفوعًا بالضغط المتواصل من العنف الصهيوني وقيود أوسع. بعد الحرب العالمية الثانية، واجهت بريطانيا دينًا بقيمة 3 مليارات جنيه إسترليني واعتمدت على قروض الولايات المتحدة. كان الحفاظ على 100,000 جندي في فلسطين، بتكلفة ملايين سنويًا، غير مستدام وسط مطالب إعادة الإعمار المحلية. تحول الرأي العام البريطاني، المنهك من الحرب والخسائر، ضد الانتداب، مع تصوير الإعلام فلسطين كمستنقع. ضغط الولايات المتحدة لقبول 100,000 لاجئ يهودي ودعم الاتحاد السوفيتي للتقسيم أضعفا موقف بريطانيا.

أدى العنف من الإرغون وليحي، خاصة الحوادث البارزة مثل تفجير فندق الملك داود وأزمة الرقيبين، إلى إحباط القوات البريطانية وتآكل الإرادة السياسية. ساهمت هذه الأعمال الإرهابية، من خلال خلق الفوضى والخوف، بشكل مباشر في عجز بريطانيا عن الحكم. من خلال إحالة القضية إلى الأمم المتحدة، اعترفت بريطانيا بأنها لا تستطيع إدارة العنف أو التوفيق بين الالتزامات المتضاربة للانتداب، مستسلمة فعليًا للتطرف الصهيوني بينما فشلت في الوفاء بواجبها لحماية حقوق الفلسطينيين.

الاعتراف بالأمم المتحدة والعضوية: الشروط والاستسلام

ورثت الأمم المتحدة، كخليفة لعصبة الأمم، قضية فلسطين في عام 1947. شكل ردها دولة إسرائيل وعضويتها، لكن العملية تأثرت بشدة بالسياق العنيف الذي خلقته الجماعات الصهيونية.

خطة تقسيم الأمم المتحدة ودولة إسرائيل

في نوفمبر 1947، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 181، مقترحة تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية (56%) ودولة عربية (43%)، مع تدويل القدس. قبلت الوكالة اليهودية الخطة، معتبرة إياها طريقًا للدولة، بينما رفض القادة العرب الخطة، معارضين أي دولة يهودية. في 14 مايو 1948، مع انتهاء الانتداب، أعلنت إسرائيل استقلالها، مستشهدة بالقرار 181. وسعت الحرب العربية-الإسرائيلية الناتجة أراضي إسرائيل إلى 78% من فلسطين الانتدابية بحلول اتفاقيات الهدنة لعام 1949، متجاوزة تخصيص الأمم المتحدة.

شروط العضوية في الأمم المتحدة

حققت إسرائيل العضوية في الأمم المتحدة في 11 مايو 1949، عبر القرار 273 (III)، بـ37 صوتًا مؤيدًا، 12 ضد (معظمها دول عربية)، و9 امتناعات. كان القبول مشروطًا بما يلي:

- **الامتثال لميثاق الأمم المتحدة:** تعهدت إسرائيل بالالتزام بمبادئ الميثاق، بما في ذلك حل النزاعات سلميًا واحترام حقوق الإنسان.
- **القرار 181 (خطة التقسيم):** أكد إعلان إسرائيل وبيانات الأمم المتحدة قبول خطة التقسيم، رغم أن حدودها الموسعة تم قبولها ضمنيًا كواقع حربي.

- **القرار 194 (حقوق اللاجئين):** دعا المادة 11 إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم. أعربت إسرائيل عن استعدادها للتفاوض لكنها قاومت العودة واسعة النطاق، مستشهدة بمخاوف أمنية وديموغرافية.
- **التزامات حقوق الإنسان:** كان من المتوقع أن تلتزم إسرائيل بالمعايير الناشئة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عدم التمييز وحقوق الأقليات.

تشكلت قرارات الأمم المتحدة من خلال:

- **العنف الصهيوني:** أبرز اغتيال الوسيط الأممي فولكه برنادوت من قبل ليحي في عام 1948، معارضة خطته المعدلة للتقسيم، رفض المتطرفين للتسوية. بينما أدانت حكومة إسرائيل الفعل، أبرز ذلك السياق المتقلب.
- **الدعم الجيوسياسي:** دعمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قبول إسرائيل لمواجهة تأثير بعضهما البعض ومعالجة الهموم الإنسانية بعد الهولوكوست.
- **البراغماتية:** اعترفت الأمم المتحدة بالسيطرة الفعلية لإسرائيل على الأراضي الموسعة، مقدمة الاستقرار على التنفيذ الصارم لحدود القرار 181.

من خلال قبول إسرائيل، استسلمت الأمم المتحدة للواقع الذي شكله الإرهاب الصهيوني، الذي أجبر بريطانيا على الخروج وخلق واقعًا مكتملاً من خلال المكاسب العسكرية. تم تطبيق الشروط، رغم قبولها رسميًا من قبل إسرائيل، بشكل فضفاض، مما سمح لإسرائيل بتجنب الامتثال الكامل.

عدم الامتثال لإسرائيل وانتهاكات حقوق الإنسان

كانت عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة مبنية على التزامات بالقرارات الأممية وحقوق الإنسان، لكن أفعالها أظهرت عدم امتثال كبير، مصحوب بالتوسع الإقليمي وانتهاكات حقوق الإنسان.

عدم الامتثال لشروط الأمم المتحدة

1. **القرار 181 (خطة التقسيم):**
   - غطت حدود إسرائيل لعام 1949 78% من فلسطين الانتدابية، متجاوزة بكثير الـ56% المخصصة بالقرار 181. تم ضم مناطق مثل الجليل الغربي وأجزاء من النقب من خلال الغزو، دون إقامة دولة عربية.
   - أثار هذا الفشل في تنفيذ خطة التقسيم بالكامل شكاوى العرب وأضعف إطار الأمم المتحدة.
2. **القرار 194 (حقوق اللاجئين):**
   - منعت إسرائيل عودة حوالي 700,000 لاجئ فلسطيني نزحوا في عام 1948، رغم دعوة القرار 194 للعودة أو التعويض. نقل قانون ممتلكات الغائبين لعام 1950 أراضي اللاجئين إلى ملكية يهودية، مقدمًا السيطرة الديموغرافية.
   - أصبحت أزمة اللاجئين حجر الزاوية في الصراع العربي-الإسرائيلي، مع بقاء الملايين بلا وطن في مخيمات عبر الأردن ولبنان وسوريا.
3. **ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان:**
   - قيد الحكم العسكري لإسرائيل على أقليتها العربية (1948–1966) الحريات المدنية، بما في ذلك الحركة والتعبير السياسي، منتهكًا مبادئ عدم التمييز. أدت قوانين الأراضي التمييزية وتخصيص الموارد غير المتكافئ إلى تهميش المواطنين الفلسطينيين.

- عززت هذه الممارسات عدم المساواة النظامية، متعارضة مع التزامات حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة.

التوسع الإقليمي

امتدت طموحات إسرائيل إلى ما هو أبعد من خطوط الهدنة لعام 1949:

- في عام 1956، احتلت إسرائيل شبه جزيرة سيناء خلال أزمة السويس، وانسحبت تحت ضغط الأمم المتحدة لكنها أشارت إلى نزعات توسعية.
- في حرب الأيام الستة عام 1967، استولت إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وهضبة الجولان، محتلة الـ22% المتبقية من فلسطين الانتدابية. انتهك ضم القدس الشرقية وتوسع المستوطنات القانون الدولي، بما في ذلك حظر اتفاقية جنيف الرابعة على نقل المستوطنين إلى الأراضي المحتلة.
- بحلول عام 2025، يعيش أكثر من 700,000 مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مدعومين بسياسات الدولة، مما يعزز الاحتلال ويزيح الفلسطينيين.

انتهاكات حقوق الإنسان

تشكل أفعال إسرائيل في الأراضي المحتلة انتهاكات موثقة لحقوق الإنسان:

- **التهجير وهدم المنازل:** تم هدم آلاف المنازل الفلسطينية لتوسيع المستوطنات أو لأسباب عقابية، منتهكة حقوق السكن والملكية.
- **قيود الحركة:** تحد نقاط التفتيش وجدار الضفة الغربية وحصار غزة من حركة الفلسطينيين، مما يؤثر على الوصول إلى العمل والرعاية الصحية والتعليم، منتهكة حرية التنقل.
- **القوة المفرطة والاعتقال:** أدت العمليات العسكرية والاعتقالات الإدارية، غالبًا بدون محاكمة، إلى وفيات مدنيين وسجن تعسفي، منتهكة الإجراءات القانونية الواجبة والحق في الحياة.
- **التمييز النظامي:** تصف التقارير سياسات إسرائيل بأنها فصل عنصري، مشيرة إلى الفصل والحقوق غير المتساوية والتمييز النظامي ضد الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي المحتلة.

تتعارض هذه الانتهاكات، المدفوعة بأولوية إسرائيل للسيطرة الإقليمية والهيمنة الديموغرافية اليهودية، بشكل صارخ مع شروط الأمم المتحدة لعضويتها، خاصة التزامات حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين.

الخاتمة

أجبرت الجماعات الصهيونية المتطرفة مثل الإرغون وليحي، من خلال أعمال إرهابية—استهدفت المطارات العسكرية، والبنية التحتية المدنية، والسكان العرب، والمباني البريطانية في الخارج، واغتيال مسؤولين مثل موين وبرنادوت—بريطانيا على التخلي عن انتداب فلسطين. استغلت هذه الأفعال نقاط ضعف بريطانيا بعد الحرب، مما جعله الحكم غير ممكن، مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة. اقترحت الأمم المتحدة خطة التقسيم لعام 1947 وقبلت إسرائيل كعضو في عام 1949، مشروطة بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والقرار 181 وحقوق اللاجئين. من خلال قبول دولة إسرائيل رغم حدودها الموسعة وامتثالها المحدود، استسلمت بريطانيا والأمم المتحدة للواقع الذي شكله الإرهاب الصهيوني. أدى عدم الامتثال اللاحق لإسرائيل—الاحتفاظ بالأراضي خارج خطة التقسيم، ومنع عودة اللاجئين، وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من

خلال الاحتلال والمستوطنات—إلى تقويض التزاماتها الأممية، مما أدام الصراع الفلسطيني وترك حقوق الفلسطينيين غير محققة.